@ 49 @ الشيء المأخوذ بل الذنب الذي استحقا به أن يكونا من الآثمين الذي تبرآ أن يكونا منهم في قولهما { اللّه إِنّا إِذاً لّمِنَ الاْثِمِينَ } ولو كان الإثم هو الشيء المأخوذ ما قيل فيه استحقا إثماً لأنهما ظلما وتعدّيا وذلك هو الموجب للإثم . .

{ فَآخَرَانِ يِقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الّذِينَ اسْتَحَقّ عَلَيْهِمُ الاْوْلَيَانِ } قرأ الحرميان والعربيان والكسائي { اسْتَحَقّ } مبنياً للفاعل { * والأوليان } مثنى مرفوع تثنية الأولى ورويت هذه القراءة عن أبي وعليّ وابن عباس وعن ابن كثير في رواية قرة عنه ، وقرأ حمزة وأبو بكر { الّذِينَ اسْتَحَقّ } مبنياً للمفعول { * والأوليان } جمع الأول ، وقرأ الحسن { الّذِينَ اسْتَحَقّ } مبنياً للفاعل الأولان مرفوع تثنية أول ، وقرأ ابن سيرين الأوليين تثنية الأولى فأما القراءة الأولى فقال الزمخشري { فَآخَرَانِ } فشاهدان آخران { يِقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الّذِينَ اسْتَحَقّ } عليهم أي من الذين استحق عليهم الإثم ، ومعناه وهم الذين جني عليهم وهم أهل الميت وعترته ، وفي قصة بدليل أنه لما ظهرت خيانة الرجلين حلف رجلين من ورثته أنه إناء صاحبهما وأن شهادتهما أحق من شهادتهما ، { * والأوليان } الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما وارتفاعهما على هما لأوليان كأنه قيل ومن هما فقيل { عَلَيْهِمُ الاْوْلَيَانِ } ، وقيل هما بدل من الضمير في { يِقُومَانُ } أو من آخران ويجوز أن يرتفعا باستحق أي من الذين استحق عليهم ابتدأت الأوليين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال انتهى . وقد سبقه أبو عليّ إلى أن تخريج رفع { الاْوْلَيَانِ } على تقديرهما لأوليان ، وعلى البدل من ضمير { يِقُومَانُ } وزاد أبو عليّ وجهين آخرين ، أحدهما أن يكون { الاْوْلَيَانِ } مبتدأ ومؤخراً ، والخبر آخران يقومان مقامهما . كأنه في التقدير فالأوليان بأمر الميت آخران يقومان فيجيء الكلام كقولهم تميمي أنا والوجه الآخر أن يكون { الاْوْلَيَانِ } مسنداً إليه { اسْتَحَقّ } . قال أبو عليّ فيه شيء آخر وهو أن يكون { الاْوْلَيَانِ } صفة لآخران لأنه لما وصف خصص فوصف من أجل الاختصاص الذي صار له انتهى . وهذا الوجه ضعيف لاستلزامه هدم ما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ولا العكس وعلى ما جوّزه أبو الحسن يكون إعراب قوله : { فَآخَرَانِ } مبتدأ والخبر { يِقُومَانُ } ويكون قد وصف بقوله من الذين أو يكون قد وصف بقوله { يِقُومَانُ } والخبر { مِنَ الّذِينَ } ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر أو يكونان صفتين لقوله : { فَآخَرَانِ } ويرتفع آخران على خبر مبتدإ محذوف أي فالشاهدان آخران ويجوز عند بعضهم أن

يرتفع على الفاعل ، أي فليشهد آخران وأما مفعول { اسْتَحَقَّ } فتقدم تقدير الزمخشري أنه استحق عليهم الإثم ، ويعني أنه ضمير عائد على الإثم لأن الإثم محذوف ، لأنه لا يجوز حذف المفعول الذي لم يسم فاعله وقد سبقه أبو عليّ والحوفي إلى هذا التقدير وأجازوا وجهين آخرين أحدهما : أن كون التقدير استحق عليهم الإيصاء ، والثاني : أن يكون من الذين استحق عليهم الوصية وأما ما ذكره الزمخشري من ارتفاع قوله { الاْوْلَيَانِ } باستحق فقد أجازه أبو علي كما تقدم ثم منعه قال لأن المستحق إنما يكون الوصية أو شيئاً منها . وأما { الاْوْلَيَانِ } بالميت فلا يجوز أن يستحقا فيسند { اسْتَحَقَّ } إليهما إلا أن الزمخشري إنما رفع قوله الأوليان باستحق على تقدير حذف مضاف ناب عنه { الاْوْلَيَانِ } ، فقدره استحق عليهم انتداب الأولين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال فيسوغ توجيهه ، وأجاز ذلك ابن جرير على أن يكون التقدير من الذين استحق عليهم إثم الأولين ، وأجاز ابن عطية أيضاً أن يرتفع { الاْوْلَيَانِ } باستحق وطول في تقرير ذلك وملخصه أنه حمل استحق هنا على الاستعارة بأنه ليس استحقاقاً حقيقة لقوله { اسْتَحَقَّا إِثْماً } وإنما معناه أنهم غلبوا على المال بحكم انفراد هذا الميت وعدمه لقرابته أو لأهل دينه فجعل تسورهم عليه استحقاقاً مجازاً والمعنى من